

## فهم المراد بين الهرمنيوطيقا وعلم أصول الفقه -دراسة مقارنة بين غادامير والشهيد الصدر-

السيد علي عباس الموسوي<sup>(١)</sup>

### خلاصة المقالة:

تتناول هذه المقالة دراسة قواعد الفهم وأصوله بنحو مقارنة بين علم أصول الفقه الإسلامي والنظرية الهرمنيوطيقية، بالتركيز على علمين بارزين اعتنينا بهذه المسألة؛ وهما: هانز جورج غادامير (الاتجاه الهرمنيوطيقي)، والشهيد السيد محمد باقر الصدر (الاتجاه الأصولي الإسلامي). وقد عالجت المقالة ذلك ضمن محاور أربعة: المحور الأول: مقومات الفهم الهرمنيوطيقي عند غادامير، المحور الثاني: أصول الفقه وفهم المراد، المحور الثالث: إشكالية الانقطاع بين صاحب النص والقارئ، المحور الرابع: فلسفة الفقه ودراسة عملية الفهم.

### مصطلحات مفتاحية:

أصول الفقه، الهرمنيوطيقا، الفهم، المراد، النص، المتكلم، القارئ، فلسفة الفقه، الزمان، المكان، اللغة...

(١) باحث في الفكر الإسلامي، ورئيس تحرير مجلة المنهاج، من لبنان.

## مقدمة:

تطوّرت الأبحاث اللغويّة في واقعنا المعاصر حتى شكّلت محوراً أساساً لأبحاث مختلفة في مجالات البحث العلميّ، ولسنا في هذه المقالة بصدد البحث عن مناقشتها أو غاياتها؛ بل من أجل محاولة تناولها في مجال مناهج الفهم في مقام التفهيم والتفاهم بين الناس، مركزين في ذلك على قواعد الفهم وأصوله بنحو مقارنة بين علم الفقه الإسلاميّ والنظريّة الهرمنيوطيقية.

وتعدّ مفردتا «الفهم» و«المراد» محور الاهتمام المشترك بين الهرمنيوطيقا وأصول الفقه بغضّ النظر عن موقفها المختلف منهما.

ويكمن الفارق الأساس بين الفهم الهرمنيوطيقيّ والفهم الأصوليّ في مجال الفهم، في أنّ الأوّل يريد دراسة الفهم؛ بوصفه ظاهرة، من دون أن يعير أيّ اهتمام للمراد، في حين أنّ الثاني ينظر إلى المراد؛ بوصفه أساساً، ويرى نفسه معنياً بكيفية الوصول إليه.

وعليه، كان لا بدّ من إجراء بحث مقارنة بين أصول الفقه الإسلاميّ والهرمنيوطيقا في مجال فهم المراد، مع التركيز على الرؤية الهرمنيوطيقية عند هانز جورج غادامير (Hans-Georg Gadamer) (١٩٠٠-٢٠٠١م)<sup>(١)</sup>، وعلى الرؤية الأصولية عند الشهيد السيّد محمد باقر الصدر (١٩٣٥-١٩٨٠م)<sup>(٢)</sup>.

(١) فيلسوف ألمانيّ اشتهر بعمله الشهير «الحقيقة والمنهج»، وبتجديده في النظرية التفسيرية «الهرمنيوطيقا». من أبرز مؤلفاته: الأخلاق الديالكتيكية عند أفلاطون (١٩٣١)، أفلاطون والشعراء (١٩٣٤)، الشعب والتاريخ في تفكير هيردر (١٩٤٢)، باخ وفيهار (١٩٤٦)، غوته والفلسفة (١٩٤٧)، في أولية الفلسفة (١٩٤٨)، في المجرى الروحيّ للإنسان (١٩٤٩)، التفسير والنزعة التاريخية: التفسير الفلسفيّ (١٩٦٣)...

(٢) مرجع دينيّ عراقيّ شيعيّ ومفكّر وفيلسوف إسلاميّ. تميّز بالشمول والعمق والسعة. وقد اعتنى بعلم الأصول، وخصّص له كثيراً من نتاجاته العلمية. ومن أبرز مؤلفاته: غاية الفكر في علم الأصول (١٠١٠)، فدك في التاريخ، فلسفتنا، اقتصادنا، البنك اللاربوي في الإسلام، المدرسة الإسلامية، المعالم الجديدة للأصول، الأسس المنطقية للاستقراء، بحوث في شرح العروة الوثقى (٤١٤)، الفتاوى الواضحة، دروس في علم الأصول (٢١٢)، بحث حول الولاية، بحث حول المهديّ، الإسلام يقود الحياة، المدرسة القرآنية، أهل البيت - تنوع أدوار ووحدة هدف... وقد قرّر عدد من تلامذته أبحاثه الأصولية، ومن أبرزهم: السيّد محمود الهاشميّ في «بحوث في علم الأصول»، والسيّد كاظم الحائريّ في «مباحث الأصول».

## أولاً: مقومات الفهم الهرمنيوطيقي للنص عند غادامير:

سعى غادامير إلى الخروج من إشكالية النسبية في الفهم للاقتراب من مساحة الموضوعية قدر الإمكان، وإن أنكر الموضوعية المطلقة، ليؤسس بذلك نظرية في الفهم قومها الركائز النظرية الآتية:

١. الهرمنيوطيقا = معرفة وجود الفهم: قام غادامير - وبتأثر واضح بأستاذه مارتن هايدغر (Martin Heidegger) (١٨٨٩ - ١٩٧٦)<sup>(١)</sup> - بنقل الهرمنيوطيقا من معرفة منهج الفهم إلى معرفة وجود الفهم؛ بالتأكيد على أهمية الشيء في نفسه؛ أي النص بما هو هو. وهو يرى أن التحول الوجودي للهرمنيوطيقا يسير من خلال اللغة، وهذا يعكس أهمية اللغة والإطار اللغوي في تشكيل عملية الفهم: «الفهم برمته تأويل، والتأويل برمته يحدث وسط لغة ما تتيح للموضوع أن يتأتى بكلمات»<sup>(٢)</sup>.

٢. يحمل الفهم في الهرمنيوطيقا الفلسفية عند غادامير الخصائص الآتية: التأثير بالتاريخ، والتقاليد، والأحكام الذهنية المسبقة للمُدرك، والديالكتيكية (الجدلية)، والاعتماد على الحوار (السؤال والجواب). وهذه العناصر هي المكوّنة لمقولة النسبية؛ وإن لم تكن نسبية مطلقة؛ كما في النظريات الهرمنيوطيقية عند غيره.

٣. إن هذه الأحكام المسبقة والقبليات تملأ ذهن المُدرك، وهي ليست تحت اختياره وإرادته، فلن يكون بإمكانه التمييز بينها ليقوم بالفصل بين الصحيح وغير الصحيح منها، وهو - بذلك - يريد رفض مقولة الخروج التام عن دور الأحكام

(١) فيلسوف ألماني اشتهر باهتمامه الفلسفي بمشكلات الوجود، والتقنية، والحريّة، والحقيقة، وغيرها من المسائل. ومن أبرز مؤلفاته: الوجود والزمان (١٩٢٧)، دروب مُوصدة (١٩٥٠)، ما الذي يُسمّى فكراً (١٩٥٤)، المفاهيم الأساسية في الميتافيزيقا (١٩٦١)، نداء الحقيقة، في ماهية الحريّة الإنسانية (١٩٨٢)، نيشه (١٩٨٣)... وتميّز هايدغر بتأثيره الكبير على المدارس الفلسفية في القرن العشرين، ومن أهمّها: الوجودية، التأويليات، فلسفة النقض أو التفكيكية، ما بعد الحداثة. ومن أهم إنجازاته أنه أعاد توجيه الفلسفة الغربية بعيداً عن الأسئلة الميتافيزيقية واللاهوتية والأسئلة الإستمولوجية، ليطرح عوضاً عنها أسئلة نظرية الوجود (الأنطولوجيا)، وهي أسئلة تتركز أساساً على معنى الكينونة (Dasein).

(٢) غادامير، هانز جورج: الحقيقة والمنهج، ترجمة: حسن ناظم؛ علي صالح، ط١، طرابلس الغرب، دار أويا، ٢٠٠٧م، ص ٥١٠.

المسبقة - كما ادّعاه بعضهم - ليلتزم بمقولة ضرورة الفصل بين أحكام مضلّلة لعملية التفسير وأخرى موضّحة. وهو يرى أنّ السعي إلى الخروج عن هذه التصوّرات التي نحملها في قضية التفسير هو أمر غير ممكن، بل لا معنى له، وهو غير معقول. فالتفسير يعني - بالدقّة - إدخال تصوّراتنا المسبقة في اللعبة، إلى حدّ يمكن للنصّ فيه واقعاً أن يخاطبنا: «ما الذي يميّز الأحكام المسبقة المشروعة من تلك الأحكام المسبقة العديدة التي من مهمّة العقل النقديّ الثابتة التغلّب عليها»<sup>(١)</sup>.

٤. إذا كان الإنسان يعيش ضمن العرف والعادة، ولا يمكنه الخروج عن هذا العرف، وكان فهمه لجميع الأمور خاضعاً لتأثير التاريخ والعرف؛ فهو لن يتمكن من الخروج عن العرف لينظر إلى الموضوع على ما هو عليه، ولن يكون له فهم عيانيّ خالٍ من التأثير التاريخيّ.

٥. يوجد أمران رئيسان يدخلان في توجيه الفهم؛ وهما: ذهن المفسّر، والحدث نفسه (اندماج الآفاق أو صهرها) (Fusion of horizons): «الفهم هو دائماً انصهار تلك الآفاق (...) ومع ذلك، فإن لم تكن هناك آفاق متمايزة، فكيف نتحدّث عن انصهار الآفاق؟!»<sup>(٢)</sup>.

٦. لا أثر في عملية الهرمنيوطيقا للحديث عن قصد المؤلّف. ومعنى النصّ بشكل عامّ هو أبعد عمّا قصده المؤلّف ابتداءً، فرسالة الفهم ترتبط من الأساس بمعنى النصّ نفسه: «هذا الشيء ليس لي أو لمؤلّف النصّ الذي أوّوله فقط؛ بل هو شيء مشترك»<sup>(٣)</sup>.

ويتّجه غادامير إلى القول إنّ المؤلّف هو - أيضاً - أحد مفسّري النصّ، ولا رجحان لتفسيره للنصّ على سائر التفاسير؛ وعليه، فليس لقصد المؤلّف أيّ تأثير على عملية

(١) غادامير، الحقيقة والمنهج، م.س، ص ٣٨٣.

(٢) م.ن، ص ٤١٧.

(٣) م.ن، ص ٥١١.

الفهم.

ملف العدد

٧. تتبني النظرية الهرمنيوطيقية الفلسفية عند غادامير القول بعدم وجود معنى محدد ومعين للنص، بل طبقاً لهذه النظرية يكون الوصول إلى معانٍ جديدة للنص أمراً متاحاً لنا؛ متى ما اختلف المحيط الهرمنيوطيقي أو وجدت أسئلة جديدة: «إنَّ على من يريد أن يفهم أن يبحث عن الأسئلة المخبوءة وراء ما يحويه النص. فعليه أن يجعل النص بمنزلة جواب عن سؤال. ولو عبّرنا إلى ما وراء ما يحويه النص، فلا شك في أننا سوف نصل إلى أسئلة وراء ما قيل»<sup>(١)</sup>. و«نحن لا نصل إلى معنى النص؛ إلا عن طريق الوصول إلى أفق السؤال الذي يحويه؛ هذا الأفق الذي يحمل في حد ذاته إمكان وجود أجوبة أخرى؛ وعليه، فمعنى الجملة يرتبط بالسؤال الذي تصلح الجملة جواباً عنه. ونتيجة هذه القضية: أن معنى النص هو أمر زائد عما ورد ذكره في النص، ويسمى عملية الحوار المحادثة التأويلية»<sup>(٢)</sup>.

انطلاقاً من نظرية الهرمنيوطيقا عند غادامير، فإن تفسير النص لن يكون له نهاية، ولا يمكننا على الإطلاق أن نقوم بمعرفة صحة تفسير أو أفضليته على تفسير آخر؛ ثم إننا متى سلمنا بالأصل الذي يرى أن فهم النص ليس عبارة إلا عن تقديم النص لأجوبة على الأسئلة اللامتناهية؛ وهو مملوء بالأحكام المسبقة عند المفسر، فلن يمكننا الحديث بعد ذلك عن فهم كامل ونهائي للنص.

ثانياً: أصول الفقه وقواعد فهم المراد:

إنَّ أهم الأساس لدى الأصولي هو معرفة المراد من النص (ويراد من النص الأعم من الاصطلاح الأصولي الخاص)؛ وذلك لأنَّ البحث الأصولي غرضه معرفة الجعل الشرعي؛ سواء أفسر ذلك بمعرفة الحكم الشرعي الموضوع من الله على العباد، أم بمعرفة المنجز والمعذر الشرعي؟

(١) غادامير، الحقيقة والمنهج، م.س، ص ٥٠٧.

(٢) م.ن، ص ٥١٠. وبحسب تعبير محمد مجتهد شبستري: «إنَّ الفهم يبدأ بالسؤال، والسؤال غير ممكن من دون معلومة مسبقة. إن الذي يريد أن يفهم نصاً؛ إنَّما يبحث عن شيء، والذي يبحث عن شيء، إنَّما يطرح سؤالاً. والذي يسأل لا بد من أن يعرف عن ماذا يسأل» (شبستري، محمد مجتهد: الهرمنيوطيقا (الكتاب والسنة)، ترجمة وتحقيق: حيدر نجف؛ عبد الجبار الرفاعي، ط ١، بيروت، دار التنوير؛ مركز دراسات فلسفة الدين، ٢٠١٣م، ص ١٧-١٨).

ولكن، لاشك في محورية المراد في اهتمام الأصولي، ولأجل بحث ذلك، كان لا بد من بحثه لموضوعين: صغرياً وكبرياً.

ترتبط الكبرى ببيان حجية الفهم؛ وهي ما أُطلق عليها حجية الظهور، وترتبط الصغرى ببيان وسائل تحديد هذا الفهم الحجّة وآلياته وقواعده.

وسوف نتحدث أولاً عن الكبرى -خلافاً للمعهود في ترتيب البحث الأصولي-؛ أي عن حجية الفهم؛ المعبر عنها بحجية الظهور. وقد عالج الأصوليون في ذلك مسألة الدليل على حجية الظهور، ومسألة موضوع الظهور. وما له ارتباط وثيق ببحثنا هنا هو موضوع الظهور الذي ينصبّ عليه دليل الحجية.

وفي تحديد موضوع الظهور، لا بدّ من الالتفات إلى نقاط عالجها البحث الأصولي، ولاسيما ما قدّمه الشهيد السيّد محمد باقر الصدر من مقاربات في أبحاثه الأصولية التي عقدها في هذا الصدد؛ وهي الآتية:

#### - النقطة الأولى: الظهور التصديقيّ:

نظراً إلى أنّ الأصولي يدور في محور معرفة المراد؛ فإنّ ما شكّل جلّ اهتمامه في البحث عن الظهور هو تحديد المدلول التصديقيّ، فبعد تقسيمه للدلالة إلى ثلاثة: تصوّرية تنشأ من الوضع، استعمالية (تصديقية أولى)، وجدّية (تصديقية ثانية)، يرى أنّ موضوع الحجية هو الدلالة التصديقية الثانية؛ أي الدلالة المرتبطة بالمراد الجدّي للمتكلّم. وبهذا يذكر الأصولي بوضوح أنّ محور اهتمامه هو المراد الجدّي تحديداً: «لا إشكال عند الجميع في أنّ المقصود من أصالة الظهور؛ إنّما هو التوصل إلى اثبات المراد الجدّي للمتكلّم»<sup>(١)</sup>.

وهكذا تكون المهمة عملية استكشاف المراد، ولكن هل يعني ذلك ضمان الوصول إلى المراد دائماً؟ وكيف الحال فيما لو كان ثمة قرائن تخفى على القارئ أو على من وصله النصّ؟ ويكمن الجواب في أنّ العبرة بما لدى القارئ من معطيات؛ لأنّه مُطالب بالجري

(١) الهاشمي، محمود: بحوث في علم الأصول (تقرير أبحاث الشهيد السيّد محمد باقر الصدر)، ط ٢، قم المقدّسة، المجمع العلميّ للشهيد الصدر، ١٤٠٥ هـ.ق، ج ٤، ص ٢٦٦.

فيه على أساس ما لدى العقلاء من سيرة على ذلك؛ فإنَّ المعبر هو عدم العلم بالقرينة، لا واقع عدم القرينة!

وبهذا تحضر سيرة العقلاء في التفاهم؛ لتكون هي المعيار الحاكم على تحديد عملية الفهم لمراد المؤلف.

### – النقطة الثانية: الظهور حتى لمن لم يُقصد إفهامه:

المنقول عن المحقق القمي تفصيله في القول بحجّية الظهور بين مَنْ قُصدَ إفهامه ومن لم يُقصدَ إفهامه، وما يهْمنا ممَّا ذُكر من تعليل هذا التفصيل هو أنّ مَنْ لم يُقصدَ بالإفهام يُحتمل أن لا يحقّق الظهور؛ لتولّد احتمالات مبرّرة لخفاء ذلك؛ من قبيل: الاصطلاح الخاصّ، أو الاتّفاق الخاص بين المتكلّم والمقصود بالإفهام. وهكذا تعود محورّية المراد لتكون هي السبب في هذا التفصيل؛ لأنّ الغرض معرفة مراد المتكلّم.

ويتجاوز الأصوليون هذه الإشكالية على تحقّق الفهم عبر سير أسباب إرادة المتكلّم خلاف الظاهر من كلامه، وبنفي هذه الأسباب يحملون كلام المتكلّم على ظاهره، ويرون أنّ أساس حجّية الظهور تامّ؛ حتى لمن لم يقصد المتكلّم إفهامه.

وفكرة التفصيل بين المقصود بالإفهام وغيره قد يتصوّر أنّها ترتبط بشكل وثيق بالهرمنيوطيقا بنحو ما، باعتبار أنّ القارئ الذي لم يُقصدَ إفهامه يعيش أفقاً مختلفاً عن المقصود بالإفهام؛ ولذا لا يمكنه الوصول إلى مراد المؤلف، ولكنّ الدقّة في الفهم الهرمنيوطيقي لا تنظر إلى اختلاف الأفق فقط في مَنْ لم يُقصدَ إفهامه، بل حتى المقصود بالإفهام لا يصل إلى معرفة مراد المتكلّم؛ إلا عبر صهر الآفاق المولّدة لمعنى يكون نتاجاً مشتركاً للقارئ والمؤلف.

### – النقطة الثالثة: الظهور والظنّ الشخصي بالخلاف:

لم يعتمد الأصوليون على اشتراط كون مراد المتكلّم ظناً شخصياً لدى السامع؛ لأنّ العبرة في الكاشفيّة عن المراد هي خصوص الكاشفيّة النوعية. فكان ملاحظة اختصاص

النصّ المبحوث عنه أصولياً بالمولى وعباده، الدور في عدم الاعتداد بهذا الظنّ الشخصي بالخلاف.

وتحضر السيرة العقلائية بصفتها مدركاً للحجّية لتفيد أنّه مع حصول الظنّ الشخصي بالخلاف لا يتمّ الاعتماد على الظهور المتكوّن.

ويجاب عن ذلك بأنّ هذا صحيح في الأغراض التكوينية الشخصية لا في مجال الأغراض التشريعية.

ولعلّ هذا الفارق يُعدّ مهماً في نظر الهرمنيوطيقا؛ لأنّ مكونات الظنّ الشخصي على الخلاف تولّد معنى جديداً.

وإذا كان الظنّ الشخصي يُؤخذ به في مجال ترك العمل بالظهور في الأغراض التكوينية؛ فإنّ قراءة نصّ الكاتب - حيث يحصل الظنّ الشخصي باختلاف المراد - تجعل القارئ لا يعتمد على أنّ ما توصل إليه من فهم هو المعنى المراد للمؤلف؛ بل يكون ما توصل إليه فهماً آخر، بما يجعل الفهم معتمداً على وجود قراءة مختلفة لدى كلّ قارئ يتحقّق لديه ظنّ شخصي مخالف!

#### النقطة الرابعة: الظهور الذاتي والظهور الموضوعي:

وهي ترتبط بمباحث الهرمنيوطيقا بشكل جدّي؛ كما لها أهميّة كبيرة في البحث الأصولي، ولا شكّ في أنّ الولوج في معالجة هذا الأمر يبتني على أساس محوريّة مراد المتكلّم، والذي يعبر عنه الشهيد الصدر (بالمدلول الفعلي للكلام).

ولتعريفها وبيان الفرق بينهما، نذكر كلاماً للشهيد الصدر في هذا الصدد: «والمراد بالظهور الذاتي: الظهور الشخصي الذي ينسب إلى ذهن كلّ شخص. وبالظهور الموضوعي: الظهور النوعي الذي يشترك في فهمه أبناء العرف والمحاورة الذين تمت عرقيّتهم، وهما قد يختلفان؛ لأنّ الشخص قد يتأثر بظروفه وملابساته وسنخ ثقافته أو مهنته أو غير ذلك، فيحصل في ذهنه أنس مخصوص بمعنى مخصوص لا يفهمه العرف العامّ عن اللفظ»<sup>(١)</sup>.

(١) الهاشمي، بحوث في علم الأصول، م.س.، ج.٤، ص.٢٩١.



ويؤسس الشهيد الصدر - بعد ذلك - على كون المدار هو الظهور الموضوعي، لا الذاتي؛ وذلك انطلاقاً من أنه «حقيقة مطلقة ثابتة؛ مقام ثبوته غير مقام إثباته؛ لأنه عبارة عن ظهور اللفظ المشترك عند أهل العرف وأبناء اللغة بموجب القوانين الثابتة عندهم للمحاورة؛ وهي قوانين ثابتة متعينة».

ولا شك في ارتباط محورية فهم المراد لدى المتكلم به، ولكن من منطلق ظهور حال المتكلم في أنه يتبع قوانين لغته وعرفه المشترك، لا العام، ولا العرف الخاص للسامع.

وبذلك يحضر المتكلم - أي صاحب النص - وغرضه في محور عملية الكلام التي لا بد من أن يتبع فيها التفهيم والتفاهم العرفي العام، بخلاف الفهم الهرمنيوطيقي (الهرمنيوطيقا = لا دور للمتكلم).

#### - النقطة الخامسة: الظهور الموضوعي في عصر النص:

من الأسئلة المثارة في موضوع حجية الظهور السؤال الآتي: هل ترتبط هذه الحجية بالظهور المعاصر لصدور الكلام، أم لزمان وصوله إلينا؟ ويؤكد الشهيد الصدر على أن العبرة بزمان صدور الكلام؛ مستنداً في إثبات ذلك بظاهر حال المتكلم في أنه يتبع وسائل التعبير المتعارفة في زمانه.

وهنا تحضر فكرة بيئة النص وتغير هذه البيئة بوضوح؛ وذلك لما يذكره الشهيد الصدر: «الأوضاع اللغوية، بل حتى الظهورات السياقية التركيبية، قد تتغير وتتطور بمرور الزمان، وإن كان ذلك بطيئاً جداً؛ لأن اللغة وما يرتبط بها ظاهرة اجتماعية، فتكون متأثرة بطرائق الحياة الاجتماعية المتغيرة لا محالة»<sup>(١)</sup>.

#### - النقطة السادسة: فكرة أصالة الثبات في اللغة:

يتحدث الشهيد الصدر عن أصالة الثبات في اللغة؛ وذلك باعتبار «ندرة وقوع النقل والتغيير وبطئه؛ حيث إن كل إنسان عرفي - حسب خبرته - غالباً لا يرى تغييراً محسوساً

(١) الهاشمي، بحوث في علم الأصول، م.س، ج ٤، ص ٢٩٣.

في اللغة؛ لأنَّ عمر اللغة أطول من عمر كلِّ فرد، فأدَّى ذلك إلى أنَّ كلَّ فرد يرى أنَّ التغيُّر حادثة على خلاف الطبع والعادة»<sup>(١)</sup>.

ويرى الشهيد الصدر أنَّ أصالة الثبات هذه لا ترتبط بخصوص الموالي والعبيد<sup>(٢)</sup>؛ بل تشمل الأوضاع اللغويَّة والظهورات السياقيَّة التركيبيَّة<sup>(٣)</sup> غير الوضعيَّة أيضاً. وهذه الالتفاتة مهمَّة؛ لأنَّها تشكِّل محوراً موسَّعاً لفكرة أصالة الثبات.

ولذا، فإنَّ الشهيد الصدر عندما استعرض الدليل على حجَّة الظهور أكَّد على أنَّ هذه السيرة لا تختصَّ بعالم الموليَّات والأغراض التشريعيَّة؛ بل تشمل سيرة العقلاء في معاشهم وأوضاعهم الخارجية اليوميَّة؛ أي في مجال الأغراض التكوينيَّة<sup>(٤)</sup>.

### ثالثاً: إشكالية الانقطاع:

من أهمِّ المسائل التي تطرحها الهرمنيوطيقا في قراءة النصِّ مشكلة انقطاع بيئة صدور النصِّ عن بيئة القارئ، أو ما يسمِّيه غادامير: «المحيط الهرمنيوطيقي»، حيث يوكِّد في مقولته «صهر الآفاق» على ضرورة انتقال القارئ من أفقه إلى أفق الكاتب، ويعبِّر عنه بنقل أنفسنا إلى حالة أخرى<sup>(٥)</sup>.

وقد عالج الشهيد الصدر هذه المشكلة في كتابه «اقتصادنا»؛ وهو في صدد التأسيس للنظرية الاقتصادية الإسلامية؛ من منطلق أنَّ وظيفة المجتهد تتَّجه ناحية ما يطلق عليه: «الاستكشاف للنظرية من خلال المفاهيم والأحكام»؛ ومتى كانت كذلك، فإنَّ ما يشكِّل خطراً على المعرفة الصحيحة بهذه النظرية هو عنصر الذاتية؛ ولذا يقول: «ويشتدَّ الخطر ويتفاقم، عندما تفصل بين الشخص الممارس والنصوص التي يمارسها فواصل تاريخية

(١) الهاشمي، بحوث في علم الأصول، م.س، ص ٢٩٤.

(٢) انظر: الخائري، كاظم: مباحث الأصول (تقرير بحث الشهيد السيّد محمد باقر الصدر)، ط ١، قم المقدّسة، مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٧ هـ.ق، ج ٢، ص ١٨٩.

(٣) انظر: الهاشمي، بحوث في علم الأصول، م.س، ص ٢٩٣.

(٤) م. ن، ص ٢٥٠.

(٥) غادامير، الحقيقة والمنهج، م.س، ص ٤١٥.

واقعية كبيرة، وحين تكون تلك النصوص بصدد علاج قضايا يعيش الممارس واقعاً مخالفاً كل المخالفة لطريقة النصوص في علاج تلك القضايا؛ كالنصوص التشريعية والمفهومية المرتبطة بالجوانب الاجتماعية من حياة الإنسان<sup>(١)</sup>.

وبناءً على ذلك، يؤسس الشهيد الصدر أولاً لمقولة أن القارئ في عملية استكشاف؛ وهذا يعني البحث عن المراد لدى صاحب النص (الكاتب). وبهذا لا بد من البحث عن مخاطر كامنة في عملية الاستكشاف وخطر الذاتية الذي يظهر في الفاصل الزمني المؤدي إلى فاصل واقعي وحقيقي.

وأهمّ منابع الذاتية - حسب ما يراه الشهيد الصدر - يكمن في عوامل؛ هي:

- تبرير الواقع.

- دمج النص ضمن إطار خاص.

- تجريد الدليل الشرعي من ظروفه وشروطه.

- اتّخاذ موقف معيّن بصورة مسبقة تجاه النص.

ويسهب الشهيد الصدر في بيان هذه المنابع، ولكن ما يهّمنا هو إشارته إلى مسألة اللغة؛ حيث يقول: «ومن الإطارات الفكرية التي تلعب دوراً فعالاً في عملية فهم النص: الإطار اللغوي؛ كما إذا كانت الكلمة الأساس في النص لفظاً مشحوناً بالتاريخ؛ أي ممتداً ومتطوراً عبر الزمن (...). فمن الطبيعي أن يبادر الممارس بصورة عفوية إلى فهم الكلمة كما تدلّ عليه في واقعها، لا في تاريخها البعيد. وقد يكون هذا المدلول حديثاً في عمر الكلمة، ونتاجاً لغوياً لمذهب جديد، أو حضارة ناشئة. ولأجل ذلك، يجب، عند تحديد معنى النص، الانتباه الشديد إلى عدم الاندماج في إطار لغويّ حادث، لم يعيش مع النص منذ ولادته. وقد يتفق أن تساهم عملية الإشراف الاجتماعي للملكية في تضليل الممارس للنص عن الفهم الصحيح؛ فالكلمة حتى إذا كانت محفوظة بمعناها الأصيل على مرّ

(١) الصدر، محمد باقر: اقتصادنا، تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي، ط ٢، قم المقدسة، بوستان كتاب (مركز النشر التابع

لمكتب الإعلام الإسلامي)، ١٤٢٥ هـ.ق. / ١٣٨٢ هـ.ش.، ص ٣٨٤.

الزمن، قد تصبح، خلال ملاسبات اجتماعية معيّنة بين مدلولها فكر خاصّ أو سلوك معين، مشروطةً بذلك الفكر أو السلوك، حتى ليطغى أحياناً مدلولها السيكولوجي - على أساس عمليّة الإشارات التي ينتجها وضع اجتماعي معيّن - على مدلولها اللغويّ الأصيل، أو يندمج على أقلّ تقدير، المعطى اللغويّ للكلمة بالمعطى الشرطيّ النفسيّ، الذي هو في الحقيقة نتيجة وضع اجتماعي يعيشه الممارس، أكثر من كونه نتيجة للكلمة ذاتها»<sup>(١)</sup>.

وفي هذا النصّ يظهر التباين التام بين ما ينشده المجتهد في الإطار الإسلاميّ بوصفه قارئاً للنصّ التشريعيّ الإسلاميّ وبين ما تريده الهرمنيوطيقا؛ لأنّ الأوّل يحذّر تماماً من هذه الأطر التاريخية الجديدة وينظر إليها بوصفها عاملاً سلبياً؛ خلافاً للهرمنيوطيقيّ الذي يسعى إلى فهم جديد من دون أن يبدي عناية بالفهم القديم في إطار اللغة والتباساتها الخاصّة بعصر صدور النصّ.

ويرجع هذا الخلاف بين النظرتين - كما تبين سابقاً - إلى مسألة المراد، فالمراد هو الأساس المنشود لدى المجتهد الإسلاميّ.

وتعود المسألة في معالجة المجتهد من جديد إلى مسألة الوظيفة والدور في المعذوريّة أو البحث عن تكليفه؛ حيث يقول الشهيد الصدر: «الاجتهاد - إذاً - عمليّة معقّدة، تواجه الشكوك من كلّ جانب، ومهما كانت نتيجته راجحة في رأي المجتهد، فهو لا يجزم بصحّتها في الواقع، ما دام يحمل خطأه في استنتاجها، إمّا لعدم صحّة النصّ في الواقع؛ وإنّ بدا له صحيحاً، أو خطأً في فهمه، أو في طريقة التوفيق بينه وبين سائر النصوص، أو لعدم استيعابه نصوصاً أخرى ذات دلالة في الموضوع ذهل عنها الممارس أو عاثت بها القرون. وهذا لا يعني بطبيعة الحال إلغاء عمليّة الاجتهاد أو عدم جوازها، فإنّ الإسلام - على الرغم من الشكوك التي تكتنف هذه العمليّة - قد سمح بها، وحدّد للمجتهد المدى الذي يجوز له أن يعتمد فيه على الظنّ، ضمن قواعد تُشرّح عادة في علم أصول الفقه، وليس على المجتهد إثم إذا اعتمد ظنّه في الحدود المسموح بها، سواء أخطأ أم أصاب»<sup>(٢)</sup>.

(١) الصدر، اقتصادنا، م.س.م، ص ٣٨٨.

(٢) م.ن.م، ص ٣٩٦.

ولكننا نتوقف عند رؤية مشتركة - بنحو ما - بين ما طرحه غدامير وما طرحه الشهيد الصدر في الأحكام المسبقة، ودورها الذي يكون تضليلياً، وضرورة العمل على الخروج من هذا التضليل إلى التفسير المعتمد على أحكام مسبقة منقحة، كما تقدّم في النقطة الثالثة عند توضيحنا لركائز فكر غدامير.

#### رابعاً: فلسفة الفقه وقراءة الفهم:

في فترة ليست بعيدة جداً طرح في الحوزة العلميّة في قم المقدّسة مصطلح «فلسفة الفقه»، والغرض منه - بعد جدل دار حول انفصالها عن أصول الفقه أو تفرّعها عنه - هو دراسة عمليّة الفهم الفقهيّ من الخارج؛ أي دراسته بوصفه ظاهرة فهم.

وأمام هذا التعريف نجد ارتباطاً ما بالهرمنيوطيقا المعالجة لظاهرة الفهم والباحثة عن مكوّناته.

ومن خلال نظرة إلى بعض المسائل المطروحة في علم «فلسفة الفقه»، يمكن الإشارة إلى المسائل الآتية:

١. العلاقة بين الفقه والزمان.

٢. مناهج تفسير النصوص.

٣. العلاقة بين الفقه والعلوم الأخرى.

٤. العوامل المؤثّرة في الاجتهاد.

٥. موجبات اختلاف الفقهاء.

ونحن نجد للعنصر الثاني (أي مناهج تفسير النصوص) صلة وثيقة بدراسة الهرمنيوطيقا؛ بوصفه دراسة لمناهج الفهم ومقارنة مناهج الفهم لدى المجتهدين من الأخباريّة والأصوليّة والفقه المقاصديّ.

## خاتمة:

بناءً على ما تقدّم في هذه المقالة، يمكن إيجاز مجموعة من المقارنات في نظرة كلّ من الأصوليّ والهرمنيوطيقيّ إلى الفهم والمراد؛ وهي الآتية:

١. من المتكلّم: لا شكّ في أنّ الأصوليّ ينظر إلى المتكلّم بصفة كونه مولى؛ بما تعنيه كلمة مولى من حقّ الأمر والنهي، في ما لا يعتني الهرمنيوطيقيّ بالمتكلّم، بل ينظر إلى النصّ والقارئ فقط.

٢. طريقة المتكلّم: لم يخرج المتكلّم - المولى عند الأصوليّ - عن طريقة العقلاء؛ في حين أنّ الهرمنيوطيقيّ لا يعتني بالمتكلّم ولا بطريقته.

٣. أصالة الثبات في اللغة عند الأصوليّ؛ بخلاف الهرمنيوطيقيّ الذي يراها متبدّلة ومتغيّرة.

٤. الفهم ودراسة ظاهرة الفهم أمر مشترك بين الاتجاهين؛ فقد عالج الهرمنيوطيقيّ مسألة الفهم؛ كما عالجها الأصوليّ وشكّلت محور اهتمامه.

٥. لا يعتني الهرمنيوطيقيّ في بحثه بالمراد؛ فيما يشكّل أساساً لدى الأصوليّ في بحثه.

وفي الختام، لقد سعى علم أصول الفقه بوضوح إلى وضع قواعد عمليّة الاستنباط الفقهيّ، واهتمّ بشكل فائق بمباحث الألفاظ، وعالج ما يرتبط منها بغرضه، ولكن لا بدّ لمعالجة ذلك من دراسة الفهم؛ بوصفه ظاهرة، كما دعت إلى ذلك الهرمنيوطيقا، وهذا ما نشهد له محاولات في ما بات يُعرَف بـ «فلسفة الفقه».